

الإنصاف وصناعة القرار في الانتقال إلى التعليم الجامعي في مصر

مشيرة الجزيري وراي لانغستن

مايو 2015

يستقضي هذا البحث انتقال الشبان من المدرسة الابتدائية والثانوية إلى التعليم العالي في مصر، وعملية صناعة القرار التي تؤثر بهذه الانتقال. مستخدماً أطر كل من المنظرين الثقافيين ومنظري الخيار العقلاني، يبيّن البحث أن عملية اتخاذ القرار حيال التعليم في المنازل المصرية غير واضحة، ولا تستند إلى نتائج الامتحانات في نهاية المدرسة الإعدادية والثانوية فحسب، وغالباً ما تكون محكومة بتفكير عملي، ومستندة إلى الموارد المالية المتوفرة للأسرة. فضلاً عن ذلك، لا توجّه جميع القرارات استراتيجية أو رغبةً في تحقيق فائدة؛ بالأحرى، إن كثيراً منها مشروط بـ “قوى مُعطّلة” ترتبط بالوضع الطبقي داخل الأسرة. بالتالي، لدى النظر في القرارات التعليمية، يجب أن يفكر المرء كيف تُصاغ الخيارات العقلانية من قبل بيئة ثقافية يشكل الناس جزءاً منها.

حصلت تغييرات جوهرية في أنظمة المدارس الثانوية وما بعد الثانوية المصرية في الأعوام الستين الأخيرة. متبعةً مبادئ الإنصاف والتكافؤ في الفرص في التعليم المتضمنة في دستور البلاد لسنة 1971، وضعت الحكومة المصرية سياسات لتوفير التعليم العالي على نطاق واسع، كمثل الدراسات ما بعد الثانوية المجانية، وهو فحص شامل في نهاية الثانوية، وجعل معايير القبول في الجامعة متساوية، وضمان التوظيف في الخدمة المدنية لجميع الخريجين الجامعيين (تم التخلي عن هذا الوعد الثاني في أوائل التسعينيات حين حجّمت الحكومة من القطاع العام). وقد ازداد عدد الجامعات من ثلاث جامعات وطنية في زمن ثورة 1952 إلى 17 جامعة عامة وحوالي 50 مؤسسة تقنية في منتصف عام 2000. وتوسع التسجيل أيضاً بشكل ملحوظ. فحالياً حوالي 30% من المصريين بين عمر 18-23 مسجلون؛ وتهدف وزارة التعليم العالي إلى رفع هذا الرقم إلى 40% في 2022.

يتألف نظام المدرسة الثانوية المصرية من مسارين: الثانوية العامة، التي تحضّر الطلاب للتعليم الجامعي، والثانوية التقنية، التي هي بالنسبة لكثير من الطلاب درجة عليا نهائية. إن نمط المدرسة الثانوية التي يُدرس فيها في مصر يحدد إلى حد كبير فرص الشبان في الانتقال إلى الجامعة. وفي العام الدراسي 2005\2006، سجّل 5,3 مليون طالب في المدارس الثانوية تقريباً؛ حوالي 56% منهم كانوا في ثانوية تقنية. وفي العقود السابقة، كان الهدف من توسيع الثانوية التقنية، والتي استوعبت بشكل غير متناسب الطلاب من الأسر الفقيرة، هو تقديم فرص توظيف حكومية، وفرصة لحياة طبقة وسطى لأولئك الذين لم يكونوا مؤهلين للثانوية العامة ودخول الجامعة. على أي حال، مع

تبخر فرص الوظائف الحكومية الدائمة والثابتة، لم تعد الثانوية التقنية تقدم الاحتمالات التي وعدت بها من قبل. علاوة على ذلك، بما أن التعليم التقني يقصي عملياً الطلاب من إمكانية التعليم الجامعي، فإنه يعمل ضد هدف تحقيق عدل أكبر.

يستخدم هذا البحث معطيات إحصائية من "المسح التتبعي لسوق العمل في مصر" (2006)، الذي ركز على الفئة العمرية بين 15 و19 وبين 19 و23 وللنظر في الانتقالات الشريطية إلى وعبر التعليم الثانوي والعالى. يبين المسح أنه من المرجح أن تكون نسبة إكمال الفقراء للمدرسة الإعدادية أقل من الأغنياء وأن الانتقالات اللاحقة عبر الابتدائية، وإلى وعبر الإعدادية، هي أيضاً لصالح الأغنياء، ولو إلى درجة أقل. ويقول البحث إنه بالرغم من أن فرق الثروة للانتقال إلى الثانوية قليل، فإنه يُحافظ على اللامساواة عبر إدخال الطلاب الفقراء إلى الثانوية التقنية بينما الأكثر غنى يذهبون كلهم إلى الثانوية العامة.

ويبقى هناك بين خريجي مجموعة ثانوية فروع لافتة في الثروة. ومن بين الطلاب الذين يدرسون في الثانوية التقنية، والذين هم من العائلات الـ 60% الأفقر، 94% أو أكثر يتوقف تعليمهم في نهاية الثانوية وتقريباً لا يذهب أحد إلى الجامعة. من ناحية أخرى، إن 9% من طلاب الثانوية التقنية من العائلات في المجموعات الخمس الأغنى يسجلون في الجامعة وحوالي 78% يتركون المدرسة بعد إكمال الثانوية. إن الطلاب الذين من العائلات الأغنى هم الأعلى مرة أخرى بين طلاب الثانوية العامة. يتابع 90% منهم إلى الجامعة وأقل من 2% ينهون تعليمهم بعد الثانوية. وتظهر المعطيات أيضاً أنه بالرغم من أن التعليم فوق المتوسط يُرى أحياناً كبديل لأولئك الذين يسجلون في الثانوية التقنية، فإن هناك من الطلاب بين عمر 19 و23 الذي دخلوا التعليم فوق المتوسط، 64% يأتون من الثانوية العامة. إن الفروق في الثروة في نسب هجر التعليم العالى قليلة: ذلك أن الذين من المجموعات الأفقر يملكون ميلاً أقل بشكل ضئيل إلى الترك، بينما، وعلى نحو مثير، بين الطلاب الذين هم في المستوى فوق المتوسط، نرى أن الطلاب الذين من المجموعات الأكثر غنى يمتلكون ميلاً أعلى قليلاً للترك.

يسأل البحث أيضاً: إلى أية درجة تحفّز نتائج الامتحان قرار التسجيل في الثانوية التقنية؟ أم هل هناك أيضاً عنصر من التركيبية الشخصية أو خيار عقلائي؟ للإجابة على هذا السؤال، يستخدم البحث معطيات مجموعة من مقابلات أجريت مع 120 خريجاً من من ثانوية تقنية، غالبيتهم من النساء، ومن خلفية طبقة عمالية، بين سن الـ 20 و الـ 60. وقد بزغ التعليم الخاص، الذي يُعد جوهرياً في تحضير الطلاب للامتحانات في نهاية الثانوية، كموضوع محوري أثناء المقابلات؛ وأشار إليه الخاضعون للمقابلات كعامل جوهري في تحديد أداء الطلاب ونجاحهم التعليمي اللاحق. وقد انتشر التعليم في الأعوام الأخيرة ويأخذ الآن 28% من الإنفاقات التعليمية للعائلات. هذا يعني أن أبناء العائلات الميسورة يمتلكون فرصاً أكبر لأخذ دروس خاصة وفرصة أكبر للنجاح في التعليم.

يمكن تلخيص الأسباب الرئيسية لعدم حضور الثانوية العامة كما يلي: المقدرات الفردية، والقيود المالية، وبيئة المدرسة. ذلك أن معظم طلاب الثانوية التقنية لا يستطيعون اتخاذ قرار عملي حيال نمط المدرسة الثانوية التي يسجلون بها. فقد كان أداء بعضهم سيئاً أثناء امتحانات المدرسة الإعدادية واستطاع بالتالي أن يتبع فقط المسار التقني؛ بالنسبة لآخرين، لم تكن الثانوية العامة هدفاً ولم يعملوا من أجل التسجيل فيها؛ وهناك آخرون حصلوا على علامات تؤهلهم للثانوية العامة، لكنهم اختاروا مساراً تقنياً بدلاً من ذلك.

وبالنسبة لكثير من الذين ردوا على أسئلة المقابلة، كانت إزمات الأسرة عاملاً أساسياً في اتخاذ القرار حول دخول مدرستهم الثانوية. وكشفت المقابلات قصصاً عن شبان أرادوا أن يكملوا تعليمهم بالسرعة الممكنة من أجل أن يبدأوا العمل ومساعدة عائلاتهم مالياً. وفي مجموعة المستجيبين الذين امتلكوا خيار الذهاب إلى الثانوية العامة، لكنهم قرروا عدم الذهاب، استند كثيرون في قراراتهم إلى المسؤولية الأخلاقية التي شعروا بها حيال أسرهم، وخاصة حين كانت تمر في ظروف صعبة. وفي مواقف كهذه، بدا السعي وراء التعليم أو مشاريع فردية أخرى للطلاب أنانياً ولا يعبر عن الامتنان. وكانت تجربة الأخوة الأكبر أيضاً عاملاً مقررراً. وأشار كثيرون إلى أنهم تأثروا في قراراتهم باختيار مسار الثانوية التقنية الأسهل بعد أن شهدوا العمل الصعب الذي يتطلبه التحضير للامتحانات وحقيقة أن احتمالات العثور على وظيفة بعد الجامعة صارت غير مؤكدة. لام بعض الخاضعين للمقابلة الظروف "التي خارج سيطرتهم" وحملوها مسؤولية أدائهم السيء، أو حوادث تتعلق بالتعليم الخاص. لكن آخرين شعروا أن الثانوية العامة والتعليم الجامعي لم يكونا "لبشر مثلهم".

إن سياسة التعليم المصرية المتبعة حالياً هي العمل لتحقيق توازن بين التسجيل في الثانوية العامة والثانوية التقنية وزيادة نسبة الشبان الذين يسجلون في الجامعة. لكن سياسة تسعى إلى إنصاف أكبر في الدخول إلى الجامعة عليها أن تعالج ليس فقط رقم المقاعد المتوفرة، بل أيضاً الأسباب المالية والاجتماعية التي تجعل الطلاب الفقراء يتجنبون الثانوية العامة والتعليم الجامعي. سيكون من الضروري أيضاً تقديم تعليم ثانوي عام أفضل جودة للطلاب الذين من خلفية فقيرة.